اليوم نتائج الثانوية العامة

محمود الصالح

كشف وزير التربية هزوان الوز لـ«الوطن» عن الانتهاء من عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية للشهادة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي في جميع المحافظات وإن النتائج ستصدر ظهر اليوم.

وأكد الوز أن الوزارة تعمل على تنتيج علامات الطلاب من خلال الحواسب المركزية.

وأشار الوز إلى أن جميع كوادر الامتحانات في المحافظات وأكثر من ٣٥٠ عاملاً وإدارياً في وزارة التربية استنفروا خلال عطلة العيد بهدف الإسراع في إنهاء عمليات التصحيح وإعلان نتائج امتحانات الدورة الأولى لهذا العام في الموعد المناسب.

وأكد الوزير أنه رغم تحميل تصحيح نتائج عدد من المحافظات إلى محافظات أخرى إلا أن عمليات التصحيح أنجزت خلال زمن قياسي نتيجة تناغم العمل بين مختلف مفاصل المؤسسة التربوية، منوهاً إلى أنه تم تحميل تصحيح أوراق امتحانات محافظات الرقة وإدلب ودير الزور والحسكة ودرعا إلى محافظات أخرى ما شكل عبئاً إضافياً على تلك المحافظات، ولكن نتيجة تعاون الزملاء في مختلف مديريات التربية ووضع خطة لإنجاز عمليات التصحيح بشكل متوازن في جميع المحافظات تم الانتهاء من عمليات التصحيح، والآن العملية الامتحانية في مرحلة التنتيج ومن المقرر إعلان نتائج الامتحانات للثانوية العامة خلال هذا الأسبوع وسوف تعلن وزارة التربية عن موعد إعلان النتائج قبل ٢٤ ساعة.

تجدر الإشارة إلى أن موعد امتحانات الدورة الثانية لشهادة الثانوية العامة ستبدأ في ٣٠ من تموز الجاري وتستمر حتى الثاني عشر من آب القادم لجميع الفروع وكان قد شارك في امتحانات الدورة الأولى لامتحانات الشهادة الثانوية أكثر من ٢٠٥ آلاف طالب وطالبة من جميع الفروع العامة والمهنية والشرعية.

الغربي لـ«الوطن»: إجراءات لإنهاء مظاهر التعدي على بعض مخابز دمشق وريفها

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي لـ«الوطن» أن هناك إجراءات يتم العمل عليها بالتعاون مع بعض الجهات المختصة لمنع بعض حالات التجاوز والتعدي على عدد من المخابز العامة، مبيناً أن ذلك يأتي في سياق تنفيذ توجيهات السيد الرئيس الأخيرة للحكومة حيث سيتم الانتهاء من هذه التجاوزات مع منتصف الشهر الجاري من أي جهة أو شخص مهما كانت صفته والعمل على تكريس نظام العمل بشفافية وإيصال مادة الخبز للمواطن بسهولة ويسر وضمن أفضل المواصفات وخاصة أن الدولة تتحمل أعباء مالية كبيرة لتوفير رغيف الخبز.

وعن عدد المخابز التي كانت تتعرض لمثل هذه التجاوزات أوضح الوزير أنها قليلة ولا تتعدى ٤-٥ مخابز تتوزع بدمشق وريفها، إذ كان يتم في هذه المخابز استغلال بعض الظروف الأمنية المحيطة لممارسة بعض التجاوزات، مشدداً على أن ذلك لم يعد مقبولاً وستتم محاسبة أي حالة تجاوز.

وفي الإطار ذاته حول استمرار حالات الاتجار بمادة الخبز أمام العديد من المخابز العامة الآلية والاحتياطية ومنها أفران ابن العميد أكد أنه خلال الفترة الماضية تم اتخاذ الكثير من الإجراءات التي حدت من هذه الظاهرة بشكل واضح مشيراً إلى أن هناك حالياً العديد من الإجراءات والترتيبات التي تعمل وتحضر لها الوزارة من شأنها معالجة هذه الظاهرة.

وحول مشهد الازدحام المستمر أمام منافذ مخبز صحنايا الاحتياطي بين الوزير أنه تم الاطلاع على واقع المخبز العامل هناك مؤخراً وتقدير احتياجات المنطقة من مادة الخبز يومياً، مؤكداً أنه تتم دراسة تزويد المنطقة بخط إنتاج جديد، وخاصة في المخبز القائم حالياً في حال كان واقع المخبز يسمح بذلك أو عبر تأمين بناء جديد لتوفير مادة الخبز بشكل مريح وإنهاء مظاهر الازدحام.

وعن حركة الإعفاءات الأخيرة في الوزارة أوضح الوزير أنها تصب في مصلحة العمل وأن هناك الكثير من الإجراءات والإعفاءات كانت مفيدة وشعر المواطن بأثرها الإيجابي، موضحاً أن إعفاء مدير عام المخابز الحالي هو لتكليفه بعمل مهم في وحدة التصنيع المعنية بصناعة وتأمين التجهيزات وآلات المخابز، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة مع جامعة دمشق لتفعيل هذه الوحدة وتأمين احتياجات المخابز من الآلات بأيدٍ وطنية.

التحسن الأمني وإعادة الخدمات بسرعة ساهمت في عودتهم

خريطة لـ«الوطن»: مليونا مواطن مهجر داخلياً عادوا لمناطق استقرارهم

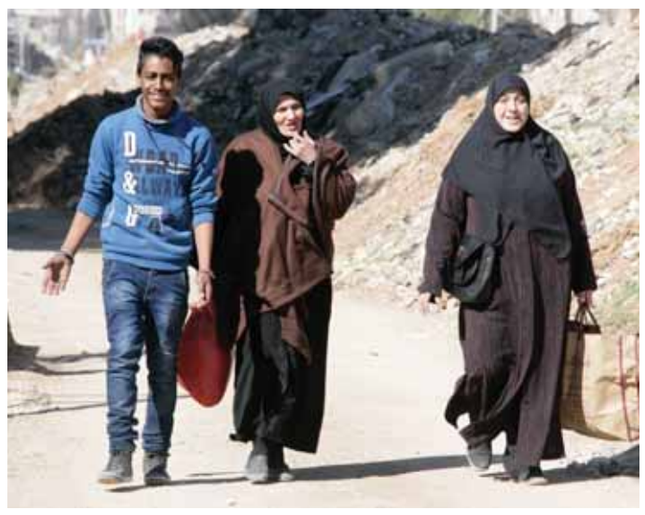

- أتوقع عودة عدد كبير من المهجرين لمناطقهم في الفترة القادمة
- نسعى لإيصال المساعدات للمواطنين أينما وجدوا
- نعمل حالياً على تمكين الإغاثة الإنتاجية

محمد منار حميجو

أعلن معاون وزير الإدارة المحلية لؤي خريطة أن عدد المواطنين الذين عادوا إلى مناطق استقرارهم في السنوات الماضية بلغ نحو مليوني شخص من أصل خمسة ملايين مهجرين داخلياً، معتبراً أن التحسن الأمني ساهم إلى حد كبير في عودة الأهالي إلى مناطقهم ولاسيما في حلب وريف دمشق.

وأكدت الأمم المتحدة أمس الأول أن عدد الذين عادوا إلى مناطقهم في العام الحالي بلغ نحو نصف مليون سوري عادوا بقناعاتهم بعدما لمسوا أن هناك تحسناً أمنياً في مناطقهم، بينما تشير التوقعات إلى أن الأرقام أكثر من ذلك بكثير.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال خريطة: إنه عندما يتم تطهير المناطق من المسلحين تسعى الدولة مباشرة إلى إعادة الخدمات والبنى التحتية إليها بالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة وهذا هو أهم حافز للأهالي للعودة على اعتبار أنه تم توفير الأمان لمناطقهم.

وأوضح خريطة أن الوزارات تعمل عبر لجنة إعادة الإعمار بتأهيل منشآتها الخدمية لوضعها في خدمة المواطنين، متوقعاً أن يعود عدد كبير من الأهالي في الفترة القادمة لمناطقهم.

وأكد خريطة أن عودة المواطنين إلى مناطقهم سيساهم في دوران عجلة الإنتاج بأنواعه لأن المواطن السوري يحب العمل وأن يكون منتجاً، مضيفاً: إن لجنة الإغاثة إضافة إلى عملها في مجال إيصال المساعدات تعمل على تمكين الإغاثة الإنتاجية في القطاعات ولذلك تجد وزارة الزراعة في تقديم الكثير من البذور والمواد الزراعية وغيرها في إطار تفعيل الإنتاج الزراعي.

واعتبر خريطة أن هذه الخطوة مهمة جداً، وخصوصاً أنها تحول الإنسان من مستهلك إلى منتج ما يساهم إلى حد كبير في عودة الإنتاج لمختلف القطاعات.

وفيما يتعلق بموضوع الإغاثة أكد خريطة أن المساعدات تصل إلى المواطنين أينما وجدوا سواء كانوا في المناطق المستقرة أم الساخنة عبر جهد حكومي كبير في تأمين وصول تلك المواد وعدم وقوعها في يد المسلحين، مضيفاً: إن الحكومة تسعى دائماً إلى إيصال المساعدات بطريقة عادلة.

وبين خريطة أن هناك خططاً دورية لإيصال المساعدات لمستحقيها في المناطق المستقرة يشرف عليها المحافظون ورؤساء اللجان الفرعية للإغاثة، موضحاً أن تحديد المساعدات في هذه المناطق يتم عبر تحديد عدد السكان فيها والجهد الحكومي ينصب على وصول المواد وحماية المتطوعين الذين يرافقون المواد، إضافة إلى الحرص على عدم وقوعها بيد المسلحين لأنهم في حال حصلوا على تلك المساعدات إما أن يبيعوها للمواطنين بأسعار عالية أو العمل معهم.

وأشار خريطة إلى التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة لتأمين المساعدات للمواطنين من دون أن يذكر أرقاماً عن ذلك باعتبار أن هناك العديد من الوزارات تدخل في موضوع تأمين المساعدات وإيصالها.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية في مجال الإغاثة قال خريطة: كل الأعمال تتم داخل البلاد تكون بتنسيق حكومي وذلك بأن وزارة الخارجية والمغتربين تتولى التنسيق مباشرة مع المنظمات الدولية بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

وأضاف خريطة: الخطط التي تضعها الحكومة هي التي تنفذ أي بمعنى أنه لا يوجد أي خرق يتعلق بقضية السيادة الوطنية بالتعاون مع المنظمات الدولية أو غيرها، مؤكداً أن الذي يتم حالياً هو إيصال المساعدات للمواطنين أينما كانوا والسعي دائماً لعودتهم في مناطق استقرارهم الاجتماعي وتأمين الخدمات والبنى التحتية لهم لذلك تسعى الوزارات لتأهل الخدمات في المناطق المتضررة ما يسهم في عودة الأهالي إليها.

٣٩ فلاحاً في الحسكة خسروا ٩٤ مليون ليرة

الحسكة- دحام السلطان

تضررت محاصيل الفلاحين في محافظة الحسكة بشكل كبير هذا العام بفعل العوامل الجوية والحرائق التي أصابت معظم المحاصيل من دون استثناء في مواقع متعددة من مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية في المحافظة، واشتملت الأضرار على المحاصيل الإستراتيجية الثلاثة القمح والشعير والقطن الذي لا يزال في طور الإنبات، ناهيك عن محصول العدس، وكذلك محصول الكمون.

وبالعودة إلى المحاصيل الإستراتيجية فقد بيّن مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في الحسكة عامر سلو حسن أن نسبة الأضرار التي أصابت المحاصيل الإستراتيجية الثلاثة القمح والشعير والقطن، تراوحت النسبة فيها من ٦٠- ٧٠٪ بفعل البرد والرياح الشديدة والأمطار الغزيرة التي جاءت على غير موعدها، والنسبة الباقية كانت من نصيب الحرائق، ومعظمها تركّز في مناطق القامشلي وعامودا والدرباسية وتل براك، مؤكداً أن حجم الأضرار أصاب مساحة ٩٠ هكتاراً من الشعير البعل ومساحة ٥١ هكتاراً من الشعير المروي بفعل العوامل الجوية و٥٢ هكتاراً بفعل الحرائق، وأصابت العوامل الجوية مساحة ٢٣٩ هكتاراً والحرائق مساحة ٤١ هكتاراً من القمح بشقيه المروي والبعل، وأصابت الأضرار أيضاً محصول القطن بفعل العوامل الجوية، الذي لا يزال في طور الإنبات، مساحة ٣٩ هكتاراً.

وأشار سلو حسن إلى أن مجموع الخسائر التي تكبّدها الفلاحون هذا العام إلى الآن والبالغ عددهم ٣٩ فلاحاً لمحصولي القمح والشعير فقط، بلغ وبشكل تقريبي وتقديري نحو ٩٤ مليون ليرة سورية، بمتوسط ٢,٤ مليون سنوياً خسارة لكل فلاح ما يعادل وسطياً ٢٠٠ ألف ليرة سورية خسارة شهرياً، موزّعة على ٤١ مليون ليرة لأضرار محصول القمح البعل، و١٤ مليون ليرة للقمح المروي، و٢١ مليون ليرة لأضرار الشعير البعل و١٨ مليون ليرة لأضرار الشعير المروي، فيما لم يتم حساب حجم أضرار محصول القطن.

عقدة الشيخ صالح العلي المرورية في طرطوس في الخدمة جزئياً ولكن!

طرطوس- الوطن

وأخيراً بعد خمس سنوات تأخير تخللتها معاناة مرورية كبيرة دخلت عقدة الشيخ صالح العلي المرورية في مدخل المدينة الشمالي الخدمة ولو جزئياً (فتح النفق) بعد أن تم حل عقدة صرف الكشوف المستحقة للشركة المنفذة إضافة لتحويل سلفة مالية لها.

ونظراً لما لهذه العقدة الطرقية من أهمية بالغة على الحركة المرورية بطرطوس وخاصة في دخول وخروج الشاحنات من المرفأ التي تتسبب عادة بزحمة مرورية خانقة، انعكس دخولها الجزئي في الخدمة صدى ايجابياً لدى الجميع.

حول الصعوبات التي أعاقت التنفيذ وأدت إلى التأخير وحول الانتهاء من تنفيذها بين مدير الشؤون الفنية في المدينة فوزي الشيخ ديب أن السبب يعود للتأخير الكبير في صرف الكشوف المستحقة للأعمال المنفذة، وعدم تأمين التمويل اللازم في الخطط السنوية السابقة من وزارة المالية ما أدى إلى بطء في التنفيذ.

وأوضح الشيخ ديب أنه بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء للمشروع بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٤ وجه بصرف كل الديون المستحقة للشركة المنفذة، وزيادة الاعتمادات المخصصة للمشروع، وصرف سلفة مالية /٤٠٠/ مليون للإبقاء على وتيرة العمل المرتفعة على أن تستوفى هذه السلفة من الكشوف اللاحقة، والعمل على وضع العقدة بالاستثمار خلال شهرين من تاريخ الزيارة (وضعت جزئياً).

وأشار الشيخ ديب إلى أنه تم إنهاء (أعمال التصريف المطري للمشروع وأعمال تسوية وفرش طبقات التأسيس (بقايا مقالع + حجر مكسر) وأعمال عزل لسطح النفق وأعمال فرش طبقات التأسيس لخط التصريف المطري داخل المنطقة الحرة وأعمال حفريات وترحيل في الموقع العام وأعمال حفريات لمسارات الكابلات الكهربائية وأعمال الاكساء الزفتي للنفق والحركة السطحية وتنفيذ الدور الرئيسي تحت جسر السيارات).

مؤكداً أن قيمة الأعمال المنفذة فعلياً حتى زيارة رئيس مجلس الوزراء كانت نحو ٦٦٧,٦ مليون ل. س، في حين بلغت قيمة الأعمال المنفذة فعليا بعد الزيارة /٣١٥/ مليون ليرة سورية.

وأوضح الشيخ ديب أنه تم تشكيل مجموعات عمل بموجب قرار أصدره المحافظ لدراسة التوازن السعري للمشروع للأعمال المتبقية تضم ممثلين عن مجلس المدينة والشركة العامة للطرق والجسور – فرع اللاذقية والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية – مركز طرطوس – وتم انجاز الدراسة المذكورة وإرسالها إلى وزارة الأشغال العامة للتصديق.

وتم منح سلفة مالية إلى الشركة العامة للطرق والجسور (فرع اللاذقية) مقدارها /٤٠٠/ مليون ليرة سورية بغية الإبقاء على وتيرة العمل المرتفعة على أن تستوفى هذه السلفة من الكشوف اللاحقة.

وبالتالي سيتم الانتهاء من كل الأعمال خلال ستة أشهر في حال توافر السيولة اللازمة لإنهاء الأعمال بشكل كامل.

قمح بشعير في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

مرة أخرى نعود للمشكلة التي يعاني منها فلاحو حماة معاناة شديدة، أثناء تسليمهم محصولهم من القمح لمراكز الحبوب في المحافظة، التي لم يطرأ عليها أي جديد حتى الساعة رغم الوعود بحلها وقبول نسبة الشعير وعدم عدها شوائب في قمحهم، حرصاً على حياتهم المعيشية وتشجيعهم على العمل بالزراعة لا هجرها.

رئيس اتحاد فلاحي حماة هيثم جنيد قال: إن البذار الذي استلمه المزارعون من فرع مؤسسة الإكثار أثّر سلبياً في إنتاجهم، حيث ظهرت في محصول قمحهم كميات من الشعير، ساهمت في انخفاض السعر، وهذا ما أكده مندوبونا إلى جميع المراكز، وخاصة في مركزي كفربهم وجب رملة، من خلال تتبع واقع بعض العينات، التي تدنت أسعار الكيلو الواحد من القمح فيها إلى ١٠٠ ل. س.

وقد اقترحنا كاتحاد أن يكون احتساب الدرجة الثالثة للمزارع من ٧-١٥٪ نسبة شوائب (وجود الشعير في القمح) في تعليمات الشراء لموسم ٢٠١٦-٢٠١٧، نظراً لوجود كميات من الشعير في القمح، أثّرت في الفلاحين بشكل سلبي، وهم لا ذنب لهم سوى أنهم استلموها من فرع مؤسسة الإكثار.

من جانبه أكد مدير فرع إكثار البذار موفق العبود أن فرع المؤسسة وزع لموسم ٢٠١٦-٢٠١٧ نحو ٦ أطنان من بذار القمح على مستوى المحافظة، وبالطبع هذه الكمية لم تكن كافية للمزارعين وحرصاً على تغطية النقص الحاصل، استلمنا بالشراء المباشر من الفلاحين في مراكز صوامع الحبوب كميات القمح المناسبة، وفق قرارات الشراء، وتم غربلتها وتوزيعها عليهم، حيث تبين وجود /٩٠/ حبة شعير في الكيلو الواحد، وتعادل نسبة التوزيع التي قمنا بها من بذار القمح ٣٠٪ من حاجة المزارعين، فمثلاً الحاجة الفعلية من بذار القمح لزراعة الغاب هي /١٣/ ألف طن وزّعنا /٦/ أطنان كما قلنا سابقاً، أي إن باقي الكمية زرعه الفلاحون مما لديهم من بذار مخزن من محاصيلهم.

وقد راجعنا مراكز الحبوب وتحديداً مركز السقيلبية وأخذنا عينات منه من رقم /١/ ولغاية /١٠٩/ وتراوحت نسبة الشعير ١٠٪ فما فوق لحوالى /١٢/ عينة فقط، ووجود مادة الشعير في الأقماح وحدها لا تخفّض السعر إلاّ بوجود أجرام وشوائب أخرى، حيث كان أدنى سعر في العينات المذكورة ٩٩,٥ ل. س لعينة واحدة، مضيفاً: نحن كفرع مؤسسة ليس لنا مصلحة بتوزيع أي نوع من أنواع البذار غير صالح للإنتاج، أو يساهم في تدني نسبة مواصفات الإنتاج.

«السياحة» توضح عبر «الوطن» حقيقة انهيار أحد مطاعم اللاذقية

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير السياحة في اللاذقية رامز بربهان لـ«الوطن» حرص المديرية على تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين في الموسم السياحي.

وأشار بربهان إلى التركيز على مشاريع الشواطئ المفتوحة لتكون متاحة أمام عموم الناس وبخدمات جيدة مشيراً إلى أن أسعارها مدروسة.. وحول ما أثير عن انهدام جزء من أحد المطاعم في منطقة الشبطلية، أكد بربهان أن الانهدام سببه أن البناء قديم ولم ينتبه القائمون عليه بأن المنطقة مجوفة من جانب البحر، فالرطوبة هي سبب انهيار جزء منه، ونفى بربهان أن يكون هناك ضحايا جراء الانهيار مؤكداً أن الأضرار اقتصرت على الإصابات الطفيفة بين زوار المطعم بالإضافة للأضرار المادية.. ولفت مدير السياحة إلى أن وزير السياحة بشر يازجي وخلال جولة تفقدية على المطعم وجه صاحب المنشأة بترميم المطعم واتخاذ اجراءات الوقاية الكافية لمنع تكرار الحادثة وفي حال لم يتم الإصلاح سريعاً سيتم إغلاق المنشأة فوراً بناء على تعليمات الوزير، مشيراً إلى أن المنطقة التي تتبع لها المنشأة مستملكة لمصلحة الوزارة.. من جانبه أكد عضو مجلس محافظة اللاذقية المختص بقطاع السياحة ياسر دواي في تصريح خاص لـ«الوطن» سعي المديرية لتقديم كل الخدمات للمواطنين والارتقاء بالواقع السياحي بما يليق بالمحافظة حيث تعكف المديرية على دراسة تفصيلية للشواطئ المفتوحة بأكملها من البدروسية وحتى آخر نقطة على شاطئ اللاذقية وتشمل مناطق الاستملاك السياحي لإعداد خريطة استثمارية لكامل الشاطئ بهدف تقديم خدمات تليق بالمواطن.